

## أوزال يفتح معركة الدستور: المعارضة التركية تواصل الدفع باتجاه انتخابات مبكرة



يتقدم ملف الانتخابات المبكرة مجددًا إلى صدارة المشهد السياسي التركي، مدفوعًا بتصاعد التوتر بين السلطة والمعارضة وتراكم أزمات داخلية متشابكة. وفي هذا السياق، طرح رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزال تصورًا سياسيًا متدرجًا يهدف إلى فتح الطريق أمام انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل موعدها، مستندًا إلى أدوات دستورية ومسارات ميدانية تسعى إلى نقل الصراع من ساحات الخطاب إلى موازين القوى داخل المؤسسات.

يأتي هذا التحرك في لحظة تتقاطع فيها عدة عوامل ضاغطة، من بينها تداعيات الملف الاقتصادي على المزاج العام، والتطورات المرتبطة بإدارة البلديات الكبرى، إضافة إلى احتدام السجال حول قضايا الفساد والشرعية السياسية.

وقد كثف أوزال خلال الأيام الأولى من أبريل/ نيسان الجاري من طرح ملامح خطته عبر تصريحات واجتماعات حزبية، مقدمًا إياها كخريطة طريق سياسية تقوم على مرحلتين، وتستهدف وضع التحالف الحاكم أمام استحقاق سياسي مباشر يرتبط بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

هندسة دستورية

تستند المرحلة الأولى من خطة المعارضة إلى قراءة لنصوص الدستور، وتحديدًا المادة 78 التي تنظم آلية الانتخابات الفرعية، إذ يتيح هذا المسار نظريًا، فتح باب الاقتراع مجددًا إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة في البرلمان 5% من إجمالي عدد النواب، أي 30 مقعدًا من أصل 600، على أن يتم ذلك خلال مهلة لا تتجاوز 3 أشهر من تحقق هذا الشرط.

ضمن هذا الإطار، تتحرك المعارضة انطلاقًا من واقع قائم يتمثل في شغور 8 مقاعد حاليًا، ما يجعل الوصول إلى العتبة القانونية رهناً باستقالة 22 نائبًا إضافيًا. ويأتي هذا الطرح في توقيت يستوفي الشروط

الزمنية التي يفرضها الدستور، سواء من حيث مرور 30 شهرًا على الانتخابات العامة الأخيرة، أو الابتعاد عن السنة الأخيرة من الولاية التشريعية، وهو ما يمنح الخطة من حيث المبدأ قابلية دستورية للنقاش. غير أن هذا المسار يصطدم بعقبة إجرائية جوهرية تتعلق بطبيعة الاستقالة البرلمانية في تركيا، فالمادة 84 تشترط تصويت الجمعية العامة على قبول الاستقالة بعد التحقق من صحتها، ما يمنح الأغلبية الحاكمة قدرة حاسمة على تعطيل هذا المسار عبر رفض الاستقالات أو تأجيل البت فيها. بذلك تتحول الآلية التي تبدو في ظاهرها تقنية إلى ساحة مواجهة سياسية مفتوحة داخل البرلمان.

في هذا السياق، تكتسب خطة أوزغور أوزال بعدها الأعمق بوصفها محاولة لتوظيف النص الدستوري في معركة الشرعية. فالمسألة لا تقتصر على بلوغ رقم 30 مقعدًا، بل تمتد إلى اختبار استعداد السلطة لتحمل كلفة سياسية محتملة في حال تعطيل مسار انتخابي ينص عليه الدستور بصيغة الإلزام عند تحقق شروطه. ومن هنا يصبح البرلمان نفسه ساحة مركزية للصراع، حيث تتقاطع النصوص القانونية مع موازين القوى السياسية.

□□ "قسّم أتاتورك" .. حدث فردي أم رسائل مُبطنة لأردوغان؟ □□

□□ أحمد المحمد

لم يكن الحفل الأخير في جامعة الدفاع الوطني ب #إسطنبول، الذي أقيم برعاية الرئيس التركي، #رجب طيب أردوغان، نهاية أغسطس/آب الفائت، متميزًا فقط في أنه شهد للمرة الأولى في تاريخ البلاد، تكريم ثلاث فتيات كضباط... [hanOkLXEW4/com.twitter.pic](https://twitter.com/hanOkLXEW4/com.twitter.pic)

— نون بوست (@NoonPost) 22 September 2024

وبالتوازي مع هذا المسار، تلوح المعارضة بخيارات موازية تتصل بالمجالس البلدية، تقوم على استقالات جماعية قد تؤدي إلى إعادة الانتخابات المحلية في حال تراجع عدد الأعضاء إلى ما دون النصف، ورغم أن هذا السيناريو يوفر أداة ضغط إضافية، فإن تطبيقه يظل أكثر تعقيدًا من الناحية القانونية، نظرًا لارتباطه بقرارات إدارية وهيئات إشرافية تمتلك الحكومة نفوذًا واسعًا عليها، ما يجعل المسار البرلماني الخيار الأكثر وضوحًا من حيث الآليات، وإن كان محفوفًا بحسابات سياسية دقيقة.

ويبلغ عدد أعضاء البرلمان الفعليين حاليًا 592 نائبًا، في ظل شغور 8 مقاعد نتيجة حالات وفاة واستقالات وانتقال بعض النواب إلى مناصب تنفيذية. ويعكس توزيع المقاعد خريطة سياسية متعددة الأقطاب، يتصدرها حزب العدالة والتنمية 275 مقعد، يليه حزب الشعب الجمهوري 138، ثم حزب المساواة والديمقراطية للشعوب بـ 56، وحزب الحركة القومية بـ 47، وحزب الجيد بـ 29، وحزب الطريق الجديد بـ 20 مقعدًا. كما يضم المجلس 9 نواب مستقلين، إلى جانب 4 نواب لكل من حزبي الرفاه من جديد والدعوة الحرة، وثلاثة لحزب العمال التركي، إضافة إلى تمثيل محدود لأحزاب أخرى.

ضمن هذا التوزيع، يحتفظ تحالف الشعب بأغلبية برلمانية مريحة تقترب من 331 مقعدًا، وهو ما يتيح له التحكم في مسار القرارات داخل المجلس، لكن هذه الأغلبية تبقى دون العتبة المطلوبة لتمرير القرارات الكبرى، مثل الدعوة إلى انتخابات مبكرة أو تعديل الدستور، التي تستلزم موافقة 360 نائبًا. في المقابل، تمتلك قوى المعارضة مجتمعة كتلة تقارب 261 نائبًا، ما يمنحها حضورًا مؤثرًا في المشهد البرلماني، ويجعل أي تحرك سياسي واسع رهنا بتقاطعات معقدة بين الكتل المختلفة.

ميزان القوى وردود الفعل

أعاد طرح أوزال خلط الأوراق داخل المشهد الحزبي، حيث كشفت ردود الفعل عن خريطة معقدة من المواقف تعكس حسابات انتخابية وسياسية متباينة بين الأطراف، ففي معسكر السلطة، اتجهت

التصريحات إلى رفض واضح للمقترح، إذ اعتبر المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية عمر جليك أن الخطوة تأتي في سياق محاولة لإعادة توجيه النقاش العام بعيدًا عن ملفات داخلية حساسة، بينما شدد زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشي على أولوية الاستقرار السياسي، مؤكدًا التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

في المقابل، أظهرت مواقف المعارضة قدرًا من التفاوت. فقد عبر حزب الجيد، بقيادة موساوات درويش أوغلو، عن تأييد مبدئي لفكرة الذهاب إلى انتخابات، مع إدراكه لتعقيدات الآلية المقترحة وصعوبة تمريرها في ظل موازين القوى داخل البرلمان. أما حزب المساواة والديمقراطية للشعوب، فاختر مقارنة أكثر حذرًا، واضعًا هذا النقاش ضمن سياق أوسع يرتبط بأولوياته السياسية، وفي مقدمتها مسار الحل السياسي والقضايا المرتبطة بالإدارة المحلية في مناطقه.

وعلى هامش هذا الاصطفاف، برزت دعوات من أطراف أخرى، مثل حزب الظفر نحو بناء إطار أوسع للتنسيق بين قوى المعارضة، بما يتجاوز الحسابات الحزبية الضيقة ويهدف إلى فرض معادلة سياسية جديدة. كما أبدت بعض الأحزاب الصغيرة مواقف تميل إلى دعم فكرة الانتخابات من حيث المبدأ، مع اختلاف في تقدير جدوى الأدوات المقترحة لتحقيقها.

وتعكس هذه الصورة حالة من الترقب المشوب بالحذر، حيث تتقاطع الرغبة في اختبار موازين القوى عبر الانتخابات مع إدراك القيود الدستورية والسياسية التي تحكم هذا المسار. وفي ظل هذه المعادلة تبدو الساحة السياسية مفتوحة على احتمالات متعددة، يتحدد مسارها وفق قدرة كل طرف على توظيف اللحظة السياسية وتحمل كلفتها.

#### كلفة سياسية

تظهر قراءة المعطيات الدستورية والميدانية أن مبادرة أوزغور أوزال تتجاوز هدفها المباشر المتمثل في الدفع نحو انتخابات قريبة، لتندرج ضمن مسار أوسع يسعى إلى إعادة تشكيل ميزان الضغط السياسي، فجوهر التحرك يقوم على رفع كلفة الموقف بالنسبة للحكومة، عبر وضعها أمام خيارات دقيقة في لحظة سياسية حساسة بين الاستجابة لمسار انتخابي قد يحمل مفاجآت في نتائجه، أو التمسك بإغلاق هذا الباب مع ما يرافق ذلك من تداعيات على صورتها أمام الرأي العام.

هذا التعقيد يرتبط بعاملين حاسمين، الأول قانوني-إجرائي، حيث تبقى الاستقلالات مرهونة بقرار البرلمان، ما يمنح الأغلبية الحاكمة قدرة واسعة على التحكم في مسارها، والثاني سياسي-عددي، إذ تتيح موازين القوى الحالية داخل المجلس ضبط إيقاع هذه العملية ومنع بلوغ العتبة التي تفرض إجراء الانتخابات الفرعية.



أوزغور أوزال في تجمع جماهيري بإسطنبول - حسابه على إكس

وفي المقابل، تراهن المعارضة على تحويل هذا الجدل إلى قضية رأي عام، بحيث يتحول النقاش من تفاصيل النصوص إلى سؤال أوسع يتعلق بالاستعداد للاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

ضمن هذا الإطار، تكتسب الخطة قيمتها حتى في حال عدم ترجمتها إلى استحقاق انتخابي قريب، فهي تتيح للمعارضة الانتقال إلى موقع المبادرة، وإعادة توجيه النقاش السياسي نحو مسألة الشرعية والتمثيل، مستفيدة من تزامنها مع ملفات حساسة تتعلق بإدارة البلديات وتوازنات الحكم المحلي. كما أنها تفتح المجال أمام بناء خطاب يقوم على ربط أي تطور سياسي بفكرة الاحتكام إلى الناخبين، بما يعزز حضور هذا المطلب في المجال العام.

لماذا ترفض الحكومة الانتخابات المبكرة؟

ترتكز مقارنة الحكومة لرفض الانتخابات المبكرة على مزيج من الاعتبارات الدستورية والسياسية والاقتصادية، التي تتقاطع جميعها عند أولوية الحفاظ على الاستقرار في مرحلة حساسة. فمن الناحية القانونية، يتطلب قرار الدعوة إلى انتخابات مبكرة موافقة ثلاثة أخصاس أعضاء البرلمان، وهو نصاب لا يمتلكه التحالف الحاكم بمفرده، ما يجعل تمرير مثل هذا القرار مرهونا بتوافق واسع مع قوى المعارضة. وترى الحكومة أن الدعوات المطروحة تفتقر إلى الأساس الإجرائي الكافي، وتندرج ضمن محاولات لفرض أجندة سياسية خارج التوازنات البرلمانية القائمة.

سياسياً، تنظر السلطة إلى هذه الدعوات بوصفها جزءاً من معركة خطابية تسعى المعارضة من خلالها إلى إعادة تموضعها، مستفيدة من التحديات الاقتصادية وبعض الملفات المرتبطة بإدارة البلديات. وفي المقابل، يحرص قادة التحالف الحاكم على تأكيد التمسك بالجدول الانتخابي المقرر، مع التركيز على استكمال برامجهم الحكومية وتجنب الانخراط في استحقاق انتخابي قد يربك أولوياتهم الحالية.

## تفاصيل اعتقال إمام أوغلو في #تركيا.. ما التهم الموجهة إليه؟

1 في تطور مفاجئ، اعتقلت السلطات التركية رئيس بلدية إسطنبول، #أكرم\_إمام\_أوغلو، بتهم تشمل قيادة منظمة إجرامية، والتلاعب في المناقصات، وتلقي الرشوة، ومساعدة منظمات إرهابية.

2 تشير لائحة الاتهام إلى تورط نحو 100 ... cB1mJiqEYe/com.twitter.pic

– نون بوست (@NoonPost) 20 March 2025

واقتصاديا، تضع الحكومة استقرار المؤشرات المالية في صدارة حساباتها، خاصة في ظل سعيها إلى خفض معدلات التضخم وتحقيق نمو متوازن خلال السنوات المقبلة. وترى أن الدخول في دورة انتخابية مبكرة قد يفرض ضغوطا إضافية على السياسات النقدية والمالية، ويؤثر على ثقة الأسواق، في وقت تعمل فيه على تنفيذ برنامج إصلاحى يتطلب بيئة مستقرة واستمرارية في القرارات.

أما على الصعيد الأمنى، فيرتبط موقف التحالف الحاكم بملفات يعتبرها أساسية، من بينها مكافحة التنظيمات المسلحة وتعزيز الاستقرار الداخلى. وينظر إلى هذه المرحلة باعتبارها تتطلب تركيزا على إدارة التحديات الإقليمية والأمنية، بعيدا عن استحقاقات انتخابية قد تشتت الجهود أو تعيد فتح جبهات سياسية داخلية.

في ضوء هذه العوامل مجتمعة، تتبلور قناعة لدى الحكومة بأن الحفاظ على المسار الحالى حتى موعد الانتخابات في عام 2028 ينسجم مع أولوياتها السياسية والاقتصادية، ويمنحها مساحة لمواصلة تنفيذ برامجها دون الدخول في حسابات انتخابية مبكرة.